

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

الجامع الصحيح .

المشهور : بصحيح البخاري .

للإمام الحافظ أبي عبد الله : محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري .

المتوفى : بخرتنك سنة 256 ، ست وخمسين ومائتين .

وهو أول الكتب الستة في الحديث وأفضلها على المذهب المختار .

قال الإمام النووي في شرح مسلم : اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم

الصحيحان : (صحيح البخاري) و (صحيح مسلم) وتلقاهما الأمة بالقبول .

وكتاب البخاري أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد منه

ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث وهذا الترجيح هو المختار الذي قاله الجمهور .

ثم إن شرطهما أن يخرج الحديث المتفق على ثقته نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف

بين الثقات ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع وإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن وإن لم

يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجه .

والجمهور على تقديم صحيح البخاري وما نقل عن بعض المغاربة من تفضيل صحيح مسلم محمول

على ما يرجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب .

أما رجحانه من حيث الاتصال : فلاشترطه أن يكون الراوي قد ثبت لقاء من روى عنه ولو مرة

واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة .

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط : فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر

عدداً من رجال البخاري مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم .

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال : فما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً

مما انتقد على مسلم وأما التي انتقدت عليهما فأكثرها لا يقدر في أصل موضوع الصحيح فإن

جميعها واردة من جهة أخرى وقد علم أن الإجماع واقع (1 / 542) على تلقي كتابيهما

بالقبول والتسليم إلا ما انتقد عليهما .

والجواب عن ذلك على الإجمال : أنه لا ريب في تقديم الشيخين على أئمة عصرهما ومن بعدهما

في معرفة الصحيح والعلل وقد روى الفريزي عن البخاري أنه قال : ما أدخلت في الصحيح

حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وثبت صحته .

وكان مسلم يقول : عرضت كتابي على أبي زرعة فكلما أشار إلى أن له علة تركته .

فإذا علم هذا قد تقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير

مؤثرة وعلى تقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون كلامه معارضا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة والتفصيل في محله ثم اعلم أنه قد التزم مع صحة الأحاديث استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معاني كثيرة فرقها في أبوابه بحسب المناسبة واعتنى فيها بآيات الأحكام وسلك في الإشارات إلى تفسيرها السبل الوسيعة ومن ثم أخلى كثيرا من الأبواب من ذكر إسناد الحديث واقتصر على قوله : فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقا لقصد الاحتجاج إلى ما ترجم له وأشار للحديث لكونه معلوما أو سبق قريبا ويقع في كثير من أبوابه أحاديث كثيرة وفي بعضها حديث واحد وفي بعضها آية من القرآن فقط وفي بعضها لا شيء فيه . ذكر أبو الوليد الباجي في رجال البخاري : أنه استنسخ البخاري في أصله الذي كان عند الفربري فرأى أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجع لم يثبت بعد شيئا وأحاديث ثم يترجم لها فأضاف بعض ذلك إلى بعض .

قال : ومما يدل على ذلك أن رواية المستملي والسرخسي والكشميهني وابن (وأبي) زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم استنسخوها من أصل واحد وإنما ذلك بحسب ما قد رأى كل منهم ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلتين ليس بينهما أحاديث . وفي قول الباجي نظر من حيث أن الكتاب قرئ على مؤلفه ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبا مبوبا فالعبرة بالرواية .

ثم إن تراجع الأبواب قد تكون ظاهرة وخفية :

فالظاهرة : أن تكون دالة بالمطابقة لما يورده وقد تكون بلفظ المترجم له أو ببعضه أو بمعناه وكثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام وبأمر ظاهر وبأمر يختص (1 / 543) ببعض الوقائع وكثيرا ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحا في الترجمة ويورد في الباب ما يؤدي معناه بأمر ظاهر تارة وتارة بأمر خفي فكأنه يقول : لم يصح في الباب شيء على شرطي ولذا اشتهر في قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه وللغفلة عن هذه الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبيين وبالجملة فتراجمه حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار وإنما بلغت هذه المرتبة لما روي أنه بيضا بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره وأنه كان يصلي لكل ترجمة ركعتين .

وأما تقطيعه للحديث واختصاره وإعادته في أبواب فإنه كان يذكر الحديث في مواضع ويستدل له في كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طرق أخرى لمعان . والتي ذكرها في موضعين سندنا ومنتنا معادا ثلاثة وعشرون حديثا وأما اقتصاره على بعض

المتن من غير أن يذكر الباقي في موضع آخر فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي وفيه شيء قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة التي حكم لها بالرفع ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه .

وأما إيراد الأحاديث المعلقة مرفوعة موقوفة فيوردها تارة مجزوماً بها كقال وفعل فلها حكم الصحيح وتارة غير مجزوم بها كيروى ويذكر وتارة يوجد في موضع آخر منه موصولاً وتارة معلقاً للاختصار أو لكونه لم يحصل عنده مسموعاً أو شك في سماعه أو سمعه مذاكرة وما لم يورده في موضع آخر فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه ومنه ما هو حسن ومنه ما هو ضعيف .

وأما الموقوفات : فإنه يجزم فيها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع وإنما يورده على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب والمسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة فجميع ما يورده فيه إما أن يكون مما ترجم به أو مما ترجم له .

فالمقصود في هذا التأليف بالذات هو الأحاديث الصحيحة وهي التي ترجم لها والمذكور بالعرض والتبع والآثار الموقوفة والمعلقة والآيات المكرمة فجميع ذلك يترجم به فقد بان أن موضوعه إنما هو للمسندات والمعلق ليس بمسند . انتهى من مقدمة فتح الباري ملخصاً .
وأما عدد أحاديثه فقال ابن الصلاح : سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً (1 / 544)
بالأحاديث المكررة وتبعه النووي فذكرها مفصلة وتعقب ذلك الحافظ ابن حجر باباً باباً محرراً ذلك وحاصله أنه قال جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً والخالص من ذلك بلا تكرير ألفاً حديثاً وستمائة وحديثان وإذا ضم إليه المتون المعلقة المرفوعة وهي مائة وتسعة وخمسون حديثاً صار مجموع الخالص ألفي حديث وسبعمائة وإحدى وستين حديثاً وجملة ما فيه من التعاليق ألف وثلاثمائة وإحدى وأربعون حديثاً وأكثرها مكرر وليس فيه من المتون التي لم تخرج من الكتاب ولو من طرق أخرى إلا مائة وستون حديثاً وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وأربعون حديثاً وجملة ما فيه بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً خارجاً عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات على التابعين .

وعدد كتبه مائة وشيء وأبوابه ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون باباً مع اختلاف قليل وعدد مشايخه الذين خرج عنهم فيه مائتان وتسعة وثمانون وعدد من تفرد بالرواية عنهم دون مسلم مائة وأربعة وثلاثون وتفرد أيضاً بمشايخ لم تقع الرواية عنهم كبقية أصحاب الكتب الخمسة إلا بالواسطة ووقع له اثنان وعشرون حديثاً ثلاثيات الإسناد .

وأما فضله فأجل كتب الإسلام أفضلها بعد كتاب الله سبحانه وتعالى كما سبق وهو أعلى إسناداً

للناس ومن زمنه يفرجون بعلو سماعه .

وروي عن البخاري أنه قال : رأيت النبي عليه السلام وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه فسألت بعض المعبرين عنها فقال لي : أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح وقال : ما كتبت في الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين وقال : خرجته من نحو ستمائة ألف حديث وصنفته في ست عشرة سنة وجعلته حجة فيما بيني وبين الله سبحانه وتعالى وقال ما أدخلت فيه إلا صحيحاً وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته .

وقال ابن أبي حمزة : إن صحيح البخاري ما قرئ في شدة إلا فرجت ولا ركب به في مركب فغرقت وكان رح مجاب الدعوة فقد دعا لقارئه فله دره من تأليف رفع علم علمه بمعارف معرفته وتسلسل حديثه بهذا الجامع فأكرم بسنده العالي ورفعته .

وأما رواته : فقال الفريزي : سمع صحيح البخاري (1 / 545) من مؤلفه تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه عنه غيري .

قال ابن حجر : أطلق ذلك بناء على ما في علمه وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة : منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي المتوفى : سنة 329 ، تسع وعشرين وثلاثمائة وهو آخر من حدث عنه بصحيحه كما جزم به ابن ماكولا وغيره .

وقد عاش بعده ممن سمع من البخاري القاضي : الحسين بن إسماعيل المحاملي ببغداد في آخر قدمه قدمها البخاري وقد غلط من روى صحيح البخاري من طريق المحاملي المذكور غلطا فاحشا .

ومنهم : إبراهيم بن معقل النسفي الحافظ وفاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة وتوفي : سنة 240 ، أربعين ومائتين وكذلك حماد بن شاكر النسوي .

المتوفى : في حدود سنة 290 ، تسعين ومائتين وفي روايته طريق المستملي والسرخسي وأبي علي بن السكن والكشيهني وأبي زيد المروزي وأبي علي بن شبوية وأبي أحمد الجرجاني والكشاني وهو آخر من حدث عن الفريزي .

وأما الشروح فقد اعتنى الأئمة بشرح الجامع الصحيح قديماً وحديثاً فصنفوا له شروحا منها : .

شرح الإمام أبي سليمان : حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي المتوفى : سنة 338 ، ثمان وثلاثين وثلاثمائة .

وهو شرح لطيف .

فيه نكت لطيفة .

ولطائف شريفة .

وسماه (أعلام السنن) .

أوله : (الحمد □ المنعم 000 الخ) .

ذكر فيه : أنه لما فرغ عن تأليف معالم السنن ببلخ سأل أهلكا أن يصنف شرحا فأجاب .
وهو في مجلد .

واعتنى الإمام : محمد التميمي (التيمي) بشرح ما لم يذكره الخطابي مع التنبيه على أوهامه .

وكذا أبو جعفر : أحمد بن سعيد الداودي وهو ممن ينقل عنه ابن التين .

وشرح المهلب ابن أبي صفرة الأزدي .

المتوفى : سنة 435 .

وهو ممن اختصر الصحيح .

ومختصر شرح المهلب لتلميذه أبي عبيد □ : محمد بن خلف بن المرابط الأندلسي الصدي .

المتوفى : سنة 485 .

وزاد عليه فوائد .

ولابن عبد البر الأجوبة المرعبة - مر في الألف - على المسائل المستغربة من البخاري سئل عنها المهلب .

وكذا لأبي محمد بن حزم عدة أجوبة (1 / 546) عليه .

وشرح أبي الزناد سراج .

وشرح الإمام أبي الحسن : علي بن خلف الشهير : بابن بطلال المغربي المالكي المتوفى : سنة 449 .

وغالبه فقه الإمام مالك من غير تعرض لموضوع الكتاب غالبا .

وشرح أبي حفص : عمر بن الحسن بن عمر العوزي (الفوزني) الإشبيلي المتوفى : سنة 000 .

وشرح أبي القاسم : أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التميمي (فرد التيمي) .

المتوفى : سنة 000 .

وهو واسع جدا .

وشرح الإمام : عبد الواحد بن التين بالتاء المثناة ثم بالياء السفاقي .

المتوفى : سنة 000 .

وشرح الإمام ناصر الدين : علي بن محمد بن المنير الإسكندراني .

المتوفى : سنة 000 .

وهو كبير .

في نحو عشر مجلدات .

وله : حواش على : (شرح ابن بطلال) .

وله أيضا : كلام على التراجم .

سماه : (المتواري على تراجم البخاري) .

ومنها : شرح أبي الأصبع : عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي .

المتوفى : سنة 000 .

وشرح الإمام قطب الدين : عبد الكريم بن عبد النور بن ميسر الحلبي الحنفي المتوفى : سنة

735 ، خمس وثلاثين وسبعمئة (745) .

وهو إلى نصفه في عشر مجلدات .

وشرح الإمام الحافظ علاء الدين : مغلطاي بن قليج التركي المصري الحنفي .

المتوفى : سنة 782 ، اثنتين وتسعين وسبعمئة (762) .

وهو شرح كبير .

سماه : (التلويح) .

وهو شرح بالقول .

أوله : (الحمد لله الذي أيقظ من خلقه 000 الخ) .

قال صاحب (الكواكب) وشرحه بتميم الأطراف أشبه وتصحيف تصحيح التعليقات أمثل وكأنه من

إخلائه من مقاصد الكتاب على ضمان ومن شرح ألفاظه وتوضيح معانيه على أمان .

ومختصر شرح مغلطاي لجلال الدين : رسولا بن أحمد التباني .

المتوفى : سنة 793 ، ثلاث وتسعين وسبعمئة .

وشرح العلامة شمس الدين : محمد بن يوسف بن علي الكرمانى .

المتوفى : سنة 796 ، ست وثمانين وسبعمئة (775) .

وهو شرح وسط مشهور بالقول .

جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفرائد .

وسماه : (الكواكب الدراري) .

أوله : (الحمد لله الذي أنعم علينا بجلال النعم ودقائقها . . . الخ) .

ذكر فيه : أن علم الحديث أفضل العلوم وكتاب البخاري أجل الكتب نقلا وأكثرها تعديلا

وضبطا وليس له شرح مشتمل على كشف بعض ما يتعلق به فضلا عن كلها .

فشرح الألفاظ اللغوية ووجه الأعاريب النحوية البعيدة وضبط الروايات وأسماء الرجال

وألقاب الرواة ووفق بين الأحاديث المتنافية .

وفرغ منه : بمكة المكرمة .

سنة 775 ، خمس وسبعين وسبعمئة .

لكن قال الحافظ : ابن حجر في (الدرر الكامنة) : وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل لأنه لم يأخذه إلا من الصحف . انتهى .

وشرح ولده تقي الدين : يحيى بن محمد الكرمانى .

المتوفى : سنة 000 .

استمد فيه من (1 / 547) شرح أبيه وشرح ابن الملحق .

وأضاف إليه من شرح الزركشي وغيره وما سنج له من حواشي الدمياطي وفتح الباري والبدري .

وسماه : (بجمع) البحرين (بجمع) الجواهر (بجمع) .

وهو من ثمانية أجزاء كبار بخطه .

وشرح الإمام سراج الدين : عمر بن علي بن الملحق الشافعي .

المتوفى : سنة 804 ، أربع وثمانمائة .

وهو شرح .

كبير .

في نحو عشرين مجلدا .

أوله : (ربنا آتانا من لدنك رحمة) الآية أحمد الله على توالي إنعامه 000 الخ) .

قدم فيه مقدمة مهمة .

وذكر : أنه حصر المقصود في عشرة أقسام في كل حديث .

وسماه : (شواهد التوضيح) .

قال السخاوي : اعتمد فيه على شرح شيخه مغلطاي والقطب .

وزاد فيه قليلا .

قال ابن حجر : وهو من أوائله أقعد منه في أواخره بل هو من نصفه الباقي قليل الجدوى .

انتهى .

وشرح العلامة شمس الدين أبي عبد الله : محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي الشافعي .

المتوفى : سنة 831 ، إحدى وثلاثين وثمانمائة .

وهو شرح حسن في أربعة أجزاء .

سماه : (اللمع الصحيح) .

أوله : (الحمد لله المرشد إلى الجامع الصحيح 000 الخ) .

ذكر فيه : أنه جمع بين شرح الكرمانى باقتصار وبين التنقيح للزركشي بإيضاح وتنبيه .

ومن أصوله أيضا مقدمة (فتح الباري) .

ولم يبيض إلا بعد موته .

وشرح الشيخ برهان الدين : إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف : بسبط بن العجمي .

المتوفى : سنة 841 ، إحدى وأربعين وثمانمائة .

وسماه : التلخيص لفهم قارئ الصحيح وهو بخطه في مجلدين وفيه فوائد حسنة .

ومختصر هذا الشرح لإمام الكاملية : محمد بن محمد الشافعي .

المتوفى : سنة 874 ، أربع وسبعين وثمانمائة .

وكذا التقط من الحافظ : ابن حجر حيث كان بحلب .

ما ظن أنه ليس عنده لكونه لم يكن معه إلا كراريس يسيرة من الفتح .

ومن أعظم شروح البخاري : شرح الحافظ العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

المتوفى : سنة 852 ، اثنتين وخمسين وثمانمائة .

وهو في عشرة أجزاء ومقدمته في جزء وسماه : فتح الباري .

أوله : (الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى 000 الخ) ومقدمته على عشرة فصول

سماه : هدي الساري وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنكات الأدبية والفرائد الفقهية تغني عن وصفه سيما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحا وإعرابا وطريقته في الأحاديث المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد البخاري يذكره فيه ويحيل بباقي شرحه على المكان المشروح فيه وكذا ربما يقع له ترجيح أحد الأوجه في الإعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع وفي (1 / 548) موضع آخر غير إلى غير ذلك مما لا طعن عليه بسببه بل هذا أمر لا ينفك عنه أحد من الأئمة .

وكان ابتداء تأليفه في أوائل سنة 817 ، سبع عشرة وثمانمائة على طريق الإملاء بعد أن كملت مقدمته في مجلد ضخم في سنة 813 ، ثلاث عشرة وثمانمائة وسبق منه الوعد للشرح ثم صار يكتب بخطه شيئا فشيئا فيكتب الكراسة ثم يكتبه جماعة من الأئمة المعتمدين ويعارض بالأصل مع المباحثة في يوم من الأسبوع وذلك بقراءة العلامة : ابن خضر .

فصار السفر لا يكمل منه شيء إلا وقد قوبل وحرر إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة 842

، اثنتين وأربعين وثمانمائة سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك فلم ينته إلا قبيل وفاته .

ولما تم عمل مصنفه وليمة عظيمة لم يتخلف عنها من وجوه المسلمين إلا نادرا بالمكان

المسماة : بالتاج والسبع وجوه في يوم السبت ثاني شعبان سنة 842 ، اثنتين وأربعين

وثمانمائة .

وقرئ المجلس الأخير وهناك حضرات الأئمة : كالحقاي والونائي والسعد الديري .

وكان المصروف في الوليمة المذكورة نحو خمسمائة دينار فطلبه ملوك الأطراف بالاستكتاب

واشترى بنحو ثلاثمائة دينار وانتشر في الآفاق .

ومختصر هذا الشرح : للشيخ أبي الفتح : محمد بن الحسين المراغي .

المتوفى : سنة 859 ، تسع وخمسين وثمانمائة .

ومن الشروح المشهورة أيضا : شرح العلامة بدر الدين أبي محمد : محمود بن أحمد العيني الحنفي .

المتوفى : سنة 855 ، خمس وخمسين وثمانمائة .

وهو شرح كبير أيضا في عشرة أجزاء وأزيد وسماه : عمدة القاري .

أوله : (الحمد لله الذي أوضح وجوه معالم الدين 000 الخ) .

ذكر فيه أنه لما رحل إلى البلاد الشمالية قبل الثمانمائة مستصحباً فيه هذا الكتاب طفر هناك من بعض مشايخه بغرائب النوادر المتعلقة بذلك الكتاب ثم لما عاد إلى مصر شرحه وهو بخطه في أحد وعشرين مجلداً بمدرسته التي أنشأها بحارة كتامة بالقرب من الجامع الأزهر وشرع في تأليفه في أواخر شهر رجب سنة 821 ، إحدى وعشرين وثمانمائة .

وفرغ منه في نصف (آخر) الثلث الأول من جمادى الأولى سنة 847 ، سبع وأربعين وثمانمائة .

واستمد فيه من فتح الباري بحيث ينقل منه الورقة بكاملها وكان يستعيره من البرهان بن خضر بإذن مصنفه له وتعقبه في مواضع وطوله بما تعتمد الحافظ : بن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه وإفراده (1 / 549) كل من تراجم الرواة بالكلام وبين الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة .

وحكى أن بعض الفضلاء ذكر لابن حجر ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع وغيره فقال : بديهة هذا شيء نقله من شرح لركن الدين وقد كنت وقفت عليه قبله ولكن تركت النقل منه لكونه لم يتم إنما كتب منه قطعة وخشيت من تعبي بعد فراغها في الإرسال (في الاسترسال) ولذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك انتهى .

وبالجملة : فإن شرحه حافل كامل في معناه لكن لم ينتشر كانتشار فتح الباري في حياة مؤلفه وهلم جرا .

ومنها : شرح الشيخ ركن الدين : أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريني .

المتوفى : سنة 783 ، ثلاث وثمانين وسبعمائة .

وهو الذي ذكره ابن حجر في الجواب عن تفضيل شرح العيني آنفاً .

وشرح الشيخ بدر الدين : محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي .

المتوفى : سنة 794 ، أربع وتسعين وسبعمائة .

وهو شرح مختصر في مجلد .

أوله : (الحمد لله على ما عم بالإنعام 000 الخ) .

قصد فيه إيضاح غريبه وإعراب غامضه وضبط نسب أو اسم يخشى فيه التصحيف منتخبا من الأقوال أصحابها ومن المعاني أوضحها مع إيجاز العبارة والرمز بالإشارة وإلحاق فوائد يكاد يستغني به اللبيب عن الشروح لأن أكثر الحديث ظاهر لا يحتاج إلى بيان كذا قال : وسماه التنقيح .

وعليه : نكت للحافظ : ابن حجر المذكور وهي تعليقة بالقول ولم تكمل .

وللقاضي محب الدين : أحمد بن نصر [البغدادي الحنبلي .

المتوفى : سنة 844 ، أربع وأربعين وثمانمائة .

نكت أيضا على تنقيح الزركشي .

ومنها : شرح العلامة بدر الدين : محمد بن أبي بكر الدماميني .

المتوفى : سنة 828 ، ثمان وعشرين وثمانمائة .

وسماه : (مصابيح الجامع) أوله : (الحمد [الذي جعل في خدمة السنة النبوية أعظم

سيادة 000 الخ) ذكر أنه ألفه للسلطان : أحمد شاه بن محمد بن مظفر من ملوك الهند وعلقه

على أبواب منه ومواضع تحتوي على غريب وإعراب وتنبيه .

قلت : لم يذكر الدماميني في ديباجة شرحه هذا الذي نقله المؤلف لكن قال في آخر نسخة

قديمة : كان انتهاء هذا التأليف بزبيد من بلاد اليمن قبل ظهر يوم الثلاثاء العاشر من شهر

ربيع الأول سنة 828 ، ثمان وعشرين وثمانمائة على يد مؤلفه : محمد بن أبي بكر بن عمر بن

أبي بكر المخزومي الدماميني . انتهى .

وشرح الحافظ جلال الدين : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .

المتوفى : سنة 911 ، إحدى عشر وتسعمائة .

وهو تعليق لطيف قريب من تنقيح الزركشي سماه : (التوشيح على الجامع الصحيح) . (1 /

550) .

أوله : (الحمد [الذي أجزل المنة وله الترشيح أيضا ولم يتم .

وشرح الإمام محيي الدين : يحيى بن شرف النووي .

المتوفى : سنة 676 ، ست وسبعين وستمائة .

وهو شرح قطعة من أوله إلى آخر كتاب الإيمان ذكر في شرح مسلم أنه جمع فيه جملا مشتملة

على نفائس من أنواع العلوم .

وشرح الحافظ عماد الدين : إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي .

المتوفى : سنة 774 ، أربع وسبعين وسبعمائة وهو شرح قطعة من أوله أيضا .

وشرح الحافظ زين الدين : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي .

المتوفى : سنة 995 ، خمس وتسعين وتسعمائة وهو شرح قطعة من أوله أيضا سماه : (فتح

الباري) .

قلت : وصل إلى كتاب الجنائز قاله صاحب الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد .
وشرح العلامة سراج الدين : عمر بن رسلان البلقيني الشافعي .
المتوفى : سنة 805 ، خمس وثمانمائة وهو شرح قطعة من أوله أيضا إلى كتاب الإيمان في نحو
خمسين كراسة وسماه : (الفيض الجاري) .

وشرح العلامة مجد الدين : أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي .
المتوفى : سنة 817 ، سبع عشرة وثمانمائة سماه : (منح الباري الفسيح المجاري) كمل
ربع العبادات منه في عشرين مجلدا وقدر تمامه في أربعين مجلدا .
ذكر السخاوي في الضوء اللامع : أن التقي الفاسي قال في ذيل التقييد : إن المجد لم يكن
بالماهر في الصنعة الحديثية وله فيما يكتبه من الأسانيد أوهام .
وأما شرحه على البخاري فقد ملأه من غرائب المنقولات سيما من الفتوحات المكية .
وقال ابن حجر في أنباء الغمر : لما اشتهر باليمن مقالة ابن العربي ودعا إليه الشيخ :
إسماعيل الجبرتي صار الشيخ يدخل فيه من الفتوحات ما كان سببا لشين الكتاب عند الطاعنين
فيه قال : ولم يكن يتهم بها لأنه كان يحب المداراة .

وكان الناشري بالغ في الإنكار على إسماعيل ولما اجتمعت بالمجد أظهر لي إنكار مقالات ابن
العربي ورأيه يصدق بوجود رتن وينكر قول الذهبي في الميزان بأنه لا وجود له وذكر أنه دخل
قريته ورأى ذريته وهم مطبقون على تصديقه . انتهى .
وذكر ابن حجر أنه رأى القطعة التي كملت في حياة مؤلفها قد أكلتها الأرض بكاملها بحيث
لا يقدر على قراءة شيء منها .

وشرح الإمام أبي الفضل : محمد الكمال بن محمد بن أحمد النويري خطيب مكة المكرمة .
المتوفى : سنة 873 ، ثلاث وسبعين وثمانمائة وهو شرح مواضع منه .
وشرح العلامة أبي عبد الله : محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي شارح البردة .
المتوفى : سنة 842 ، اثنتين وأربعين وثمانمائة (781) وسماه : (المتجر الربيع
والمسعى الرجيح) .
ولم يكمل أيضا .

وشرح : العارف القدوة : (1 / 551) عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي وهو على ما
اختصره من البخاري وهو نحو ثلاثمائة حديث وسماه : (بهجة النفوس وغايتها بمعرفة ما لها
وما عليها) .

وشرح برهان الدين : إبراهيم النعماني إلى أثناء الصلاة ولم يف بما التزمه .
وشرح الشيخ : أبي البقا محمد بن علي بن خلف الأحمد المصري الشافعي نزيل المدينة وهو

شرح كبير ممزوج وكان ابتداء تأليفه في شعبان سنة 909 ، تسع وتسعمائة .

أوله : (الحمد لله الواجب الوجود 000 الخ) ذكر أنه جعله كالوسيط برزخا بين الوجيز والبسيط ملخصا من شروح المتأخرين كالكرمانى وابن حجر والعيني .

وشرح جلال الدين البكري الفقيه الشافعي المتوفى : سنة 000 .

وشرح الشيخ شمس الدين : محمد بن محمد الدلجى الشافعي .

المتوفى : سنة 950 ، خمسين وتسعمائة كتب قطعة منه .

وشرح العلامة زين الدين : عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي الشافعي .

المتوفى : سنة 963 ، ثلاث وستين وتسعمائة رتبته على ترتيب عجيب وأسلوب غريب فوضعه كما قال في ديباجته على منوال مصنف ابن الأثير وبناه على مثال جامعهم وجرده من الأسانيد راقما على هامشه بإزاء كل حديث حرفا أو حرفا يعلم بها من وافق البخاري على إخراج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الخمسة جاعلا أثر كل كتاب منه بابا لشرح غريبه واضعا للكلمات الغريبة بهيئتها على هامش الكتاب موازيا لشرحها وقرط له عليه : البرهان بن أبي شريف وعبد البر بن شحنة والرضي الغزي .

وترجمان التراجم : لأبي عبد الله : محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي .

المتوفى سنة 721 ، إحدى وعشرين وسبعمائة وهو على أبواب الكتاب ولم يكمله وحل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة وهي : مائة ترجمة للفقيه أبي عبد الله : محمد بن منصور بن حمادة المغراوي السلجماسي .

المتوفى : سنة 000 .

وانتفاض الاعتراض : للشيخ الإمام الحافظ : ابن حجر المذكور سابقا بحث فيه عما اعترض عليه العيني في شرحه لكنه لم يجب عن أكثرها ولكنه كان يكتب الاعتراضات ويبيضها ليجيب عنها فاخترته المنية .

أوله : (اللهم إني أحمدك 000 الخ) ذكر فيه أنه لما أكمل شرحه كثر الرغبات فيه من ملوك الأطراف فاستنسخت نسخة لصاحب المغرب أبي فارس : عبد العزيز وصاحب المشرق : شاهرخ وللملك الظاهر فحسده العيني وادعى الفضيلة عليه فكتب في رده وبيان غلطه في شرحه وأجاب برمز ح وع إلى الفتح وأحمد والعيني والمعتز .

وله أيضا الاستنصار على (1 / 552) الطاعن المعثار وهو صورة فتيا عما وقع في خطبة شرح البخاري للعيني .

وله الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام ذكر فيه أحوال الرجال المذكورين فيه زيادة على ما في تهذيب الكمال وله أيضا تغليق التعليق ذكر فيه تعاليق أحاديث الجامع المرفوعة وآثاره الموقوفة والمتابعات ومن وصلها بأسانيدھا إلى الموضع المعلق وهو كتاب حافل عظيم

النفع في بابه ولم يسبقه إليه أحد ولخصه في مقدمة الفتح فحذف الأسانيد ذاكرة من خرجه موصولا .

وقرط له عليه العلامة المجد صاحب القاموس .

قيل : هو أول تأليفه أوله : (الحمد) الذي من تعلق بأسباب طاعته فقد أسند أمره إلى العظيم 000 الخ) قال : تأملت ما يحتاج إليه طالب العلم من شرح البخاري فوجدته ثلاثة أقسام :